الكلمة الإفتتاحية لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي
السيد الدكتور/ محمد يوسف الهاشل
بمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي التاسع والعشرون
للإتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة الأمريكية
(٢٢-٢٥ نوفمبر ٢٠١٢، واشنطن العاصمة)

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السفير الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح
أخواني وأخواتي ضيوف المؤتمر الكرام،
وأبناء وبنات الكويت الأعزاء ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إنه لمن دواعي سروري أن أكون بينكم اليوم، أسترجع في نظراتكم ذكريات جميلة، لأيام وسنوات مضت، عرفنا فيها معنى الاغتراب عن الأهل والوطن، وأدركنا خلالها قيمة وشموخ هامة كويتنا الحبيبة في نفوسنا، لنزدد إصراراً على أن ننهل من روافد العلم والمعرفة، وبما يُعيئُنا على خدمة وطننا في مختلف المجالات، ونصبح شركاء في رسم معالم خطى الغد المشرق، ولتتوحد جهودنا في سبيل بناء مستقبل مزدهر لبلدنا الغالي.

---

* الكلمة الإفتتاحية لمحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بمناسبة انعقاد المؤتمر السنوي التاسع والعشرون للإتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٢٢ – ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ في مدينة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية.

أبناء وبنات الكويت الأعزاء ،،

لقد غمرني الشعور بالفخر والأمل وأنا أراكم تجتمعون تحت راية شعار مؤتمركم هذا "كويت أجمل .. بأيادٍ تعمل". نعم، فإننا جميعاً بكل شرائحنا نتوحد حول هدف أن نرى كويتنا أجمل وأكثر تطوراً وازدهارا، لكن...

وما نيل المطالب بالتمني******* ولكن تؤخذ الدنيا غلابَ

وما استعصى على قوم منال*****إذا الإقدام كان لهم ركابَ

وحتى نحقق مبتغانا بكويت أجمل، علينا ان نخلص في حبنا لها، وما أكثر دعاة حب الوطن، لكن المخلصين الصادقين في ذلك قلة.... فالإخلاص في حب الوطن له دلالات وإمارات، أهمها ما أشار اليه شعاركم الجميل:

العمل... الاخلاص في العمل. والسعيد من عمل بجد واجتهاد لا من أجل تحقيق رغباته الذاتية فقط، بل من أجل دينه ووطنه ومجتمعه.

وبعون الله سيتحقق هذا الهدف بسواعدكم الفتية. فأنتم الذين تحملون شعلة التنوير والحداثة والمعاصرة، لتكونوا نبراساً يقتدي به شباب الكويت.

وفي سبيل إكتمال هذه الصورة وترجمتها على أرض الواقع، فإنني أحُثَّكم على الإستفادة من فترة تواجدكم بالولايات المتحدة الأمريكية وإطلاعكم على آفاق ثقافية جديدة ومتنوعة، وبما يُسهم في صقل أفكاركم وخبراتكم العلمية والعملية، مع الحفاظ والتمسك بهويتكم وموروثكم الثقافي. ولا يفوتني في هذا المجال أن أؤكد لكم على أن السنوات التي تُمضونها في التحصيل العلمي ما هي إلا فترات إستثمار عالي المردود ومتعاظم النفع، سواءً لأنفسكم أو لوطنكم، حيث أن مجالات العمل بالكويت

تفتح أبوابها على مصراعيها أمام الكفاءات الوطنية من الشباب، لتكونوا أنتم الأساس الحقيقي للبناء والتنمية والتطور.

نعم العقول والطاقات الوطنية الشابة هي الأساس. دائما ما أردد، أن أغلى ما نملك في بنك الكويت المركزي ليس الذهب ولا احتياطياتنا من العملات الأجنبية، إنما أغلى وأثمن ما نملك هو العقول والطاقات الكويتية التي يحفها الإخلاص والحب الصافي للوطن.

الأخوة والأخوات ،،

إني على يقين بأنكم تتابعون عن كثب مجريات الأحداث والتطورات في وطننا الحبيب، وهذا أمر طبيعي ومحمود، فكلنا جزء من نسيج بلدنا الكويت، نعيش أفراحه ونحمل همومه على أكتافنا بمسئولية ووعي وإخلاص، ينبع من إيماننا الراسخ وشعورنا الفياض بالمعنى الحقيقي للانتماء للوطن. وفي هذا الإطار، أود أن أقول لكم أن كل مِنّا يمر في حياته بمراحل متعاقبة تُمثِّل بتراكمها مجموعة من الخبرات التي تُشكِّل في مجملها ملامح شخصيته ومعالم مسيرة حياته. وفي الوقت الذي تحرصون فيه على متابعة مختلف المتغيرات والتطورات سواء على الساحة المحلية في دولة الكويت أو إقليمياً أو حتى دولياً، فإنني وبذات القدر أُشدد أيضاً على ضرورة أن ينصب تركيزكم الأساسي على التحصيل العلمي ليكون هدفكم الذي لا تحيدون عنه لأي سبب من الأسباب. وكلي ثقة بأن سعيكم وتمسككم بهذا الهدف الأسمى في هذه المرحلة من شأنه أن يُسهم بشكل جاد وحقيقي في تكوين الشخصية الوطنية البنَّاءة والمُؤثِّرة في إتجاهات الأحداث في بلدكم الحبيب، وذلك على أرضية صلبة من الثقافة والوعي والتمسك القوي بآليات الأسلوب العلمي المُمنهج في التفكير. ولعلكم سمعتم مقولة الشاعر الإنجليزي "ألكسندر بوب" (A little learning is a dangerous thing)، أي أن القليل من العلم قد يكون خطراً بحيث يوهم المرء أنه أصبح خبيراً في شأن ما وذلك على خلاف الواقع. وإننا جميعاً، وعلى رأسنا بلدنا الحبيب، في أمَس الحاجة إلى هِمة الشباب الطموح والمُتعلم والمُلِم بحقيقة مجريات الأحداث على مختلف الأصعدة، لنتجاوز بذلك كل ما فرضته علينا

معطيات المرحلة من تحديات. وقبل ذلك وبعده، نحمد الله تعالى على ما أنعم به على كويتنا الحبيبة من الأمن والأمان وما أفاض به علينا من رغد العيش، ورفاه الحياة.

الأخوة والأخوات ،،

غير بعيدٍ عن أجواء السياسة وهمومها، وليس بمعزلٍ عنها، تشهد الساحة الاقتصادية العالمية تفاعل العديد من الأحداث والمُتغيرات المتسارعة، والتي ساهمت بتضافرها في فرض الكثير من التحديات المُستحدثة. وتُشكِّل هذه التحديات معالم واقع مالي واقتصادي يسوده إرتفاع درجة المخاطر وانحسار الثقة، وتغلب عليه نظرة عدم اليقين بشأن الاتجاهات المستقبلية للأداء. وفي مواجهة ذلك، تسعى العديد من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية إلى إعادة النظر في هيكلة السياسات النقدية والمالية، واللجوء إلى العديد من الآليات والبرامج المستحدثة، وبما يتسق مع الجهود الرامية إلى تجاوز مظاهر وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية واستعادة معدلات النمو الاقتصادي لمسارها الطبيعي.

ودون الخوض بشكل مُتعمِّق في مختلف المفردات المالية والاقتصادية، فإن جميع المُؤشرات الكُلِّية الأساسية للاقتصاد العالمي تُؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، على أن هناك العديد من المخاطر المؤثِّرة على التوقعات المرتبطة باتجاهات أداء الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط. وتزداد أهمية تلك التطورات أخذاً في الاعتبار أنها جاءت متزامنة مع تزايد المخاطر التي باتت تُهدد الاستقرار المالي العالمي، وذلك نظراً لإستمرار تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وما انطوت عليه من آثار إرتدادية معاكسة على معظم الأنظمة المالية المتقدمة الأخرى.

وفي هذا السياق، فقد أشار صندوق النقد الدولي، في إصداره الأخير في شهر أكتوبر الماضي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إلى أن هناك مجموعتين من العوامل التي تُمثِّل في مُجملها طرفي القوى المثبطة من جهة، والمحفزة من جهة أخرى للنمو الاقتصادي العالمي. وتتمحور عوامل القوى المُثبِّطة للنمو الاقتصادي حول برامج التقشف المالي التي تم تطبيقها في العديد من الاقتصادات المتقدمة، وبما يفرض ضغوطاً مُؤثِّرة على إمكانيات النمو الاقتصادي في تلك الاقتصادات، فضلاً

عما تعانيه الأنظمة المالية في تلك الاقتصادات من تحديات، وهو الأمر الذي ساهم بشكلٍ أو بآخر في تراجع حجم الائتمان بشكل ملحوظ. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى آثار "إعصار ساندي" الذي ضرب السواحل الشرقية من الولايات المتحدة الأمريكية في ٣٠ أكتوبر الماضي، وما خلَّفه من تداعيات وخسائر مالية، وبما سيُؤثر سلباً بطبيعة الحال على معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من العام الجاري ٢٠١٢.

وعلى الجانب الآخر، تركزت القوى المُحفِّزة للنمو الاقتصادي في السياسات النقدية التوسعية التي تُطبقها البنوك المركزية في معظم الاقتصادات المتقدمة، وما انطوت عليه من استحداث أدوات غير مسبوقة للتحفيز، ومن أبرزها أدوات التحفيز الكمي (Quantitative Easing) بأشكاله المتنوعة وأحجامه الضخمة، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية المتمثلة بالأسعار المتدنية للفائدة.

وبالإضافة إلى هاتين المجموعتين من العوامل الديناميكية للقوى المثبطة والمحفزة للنمو الاقتصادي العالمي، فإن هناك مُحدِّدا آخرا غير منظور له بالغ الأثر على المدى الزمني المتوقع لاستعادة معدلات النمو الاقتصادي لمستواها المقبول، ألا وهو أجواء الثقة والتفاؤل، سواء من جانب المستثمرين أو المستهلكين، في مدى فاعلية السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومات والسلطات النقدية والمالية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية في وضع السياسات واتخاذ التدابير الرامية إلى احتواء أزمة الديون السيادية والمشكلات المصرفية والمالية في دول منطقة اليورو على وجه الخصوص، وفي معظم الاقتصادات المتقدمة بصفة عامة، إلا أن تلك التدابير لا تزال غير كافية لاستعادة الثقة في الأسواق المالية لتلك الدول. الأمر الذي يُبرز أهمية التركيز في هذه المرحلة على مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص عجز الموازنات العامة وتحسين معدلات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب العمل على ضمان تدفق وانسيابية قنوات الائتمان.

أما منطقة الشرق الأوسط، فلعلكم تتابعون ما تمر به بعض الدول من تغيرات غير مسبوقة، حيث نجد أن التحولات السياسية وتزايد أعباء المطالب الاجتماعية قد تضافرت وتزامنت مع بيئة اقتصادية خارجية غير مواتية، لتُفرز ضغوطاً ومخاطر متزايدة، تُهدِّد في مجملها استقرار الاقتصادات الكلية لدول المنطقة بشكلٍ عام في الأجل القريب.

الأخوة والأخوات خيرة شباب الكويت ،،

يواجه بلدنا الحبيب في هذه المرحلة العديد من التحديات، ولكننا على ثقة تامة في قدرتنا، بعون من المولى تعالى، على تجاوز هذه المرحلة بكل ما تحمله من صعوبات.

إن مسيرة الإصلاح والتنمية في كويتنا الحبيبة لابد وأن تستند إلى مقومات وأسُس وطيدة وقوية، تتمثَّل في ترسيخ أجواء الاستقرار السياسي والانسجام الوطني، وتكريس آليات الانفتاح الاقتصادي وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية المشجِّعة على الاستثمار. الأمر الذي يتطلب بذل الجهود الحثيثة في سبيل دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير النظم والتدابير الكفيلة بزيادة فعالية الدور المنوط بالقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتسخير جميع الإمكانيات اللازمة لتحقيق التنمية البشرية وتوفير فرص العمل المناسبة للشباب الكويتي، فضلاً عن تهيئة البيئة المُشجِّعة والمساندة لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مع توفير الدعم المالي والمعنوي اللازم للإرتقاء بمستوى تلك الأنشطة.

علاوة على ما تقدم، فإن تفاعل تلك المحاور ينبغي أن يستند إلى قواعد راسخة لقطاع مصرفي ومالي يتميز بالقوة والكفاءة وسلامة الأداء، ويتمتع بقدرة تنافسية عالية، وذلك نظراً لكون هذا القطاع، وما يُقدمه من أنشطة وخدمات، يُعتبر بمثابة العامل المشترك والمحوري لعمل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن بنك الكويت المركزي لا يتوانى عن مواصلة جهوده الرامية إلى إرساء دعائم الإدارة الرشيدة وتعزيز مبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي، وذلك من خلال العمل على الإرتقاء بمنظومة برامجه الرقابية والإشرافية لمواكبة

التطورات المتسارعة في العمل المصرفي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، وبما يتسق مع الدور المنوط بالبنك المركزي لترسيخ متانة الجهاز المصرفي والمالي وتعزيز قدراته وتطوير إمكاناته، سعياً إلى تحقيق تطلعاتنا بأن يكون الجهاز المصرفي بدولة الكويت من أكثر الأجهزة المصرفية تطوراً بالمنطقة، مستندين في ذلك إلى ما يتمتع به من كفاءة وسمعة مالية مشهود بها في الأوساط المالية على المستوى الدولي.

وفي هذا الإطار، فإن القطاع المصرفي والمالي بدولة الكويت يُعتبر بمثابة بوتقة تتفاعل فيها مختلف المؤهلات والخبرات، لتفرز كوادر وطنية على أرقى مستوى من المهنية والتدريب، وبما يؤهلها لتبوُّأ أرفع المناصب القيادية بالدولة، ولتلعب دوراً فاعلاً ومحورياً في دفع عجلة النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بدولة الكويت. إضافة إلى ذلك، فإن هذا القطاع يتجه نحو التوسع يوماً بعد يوم، وهو الأمر الذي يُسهم في زيادة قدرته على إستيعاب الكوادر الوطنية التي تتمتع بمؤهلات علمية وخبرات عملية مرموقة، فضلاً عن إفساح المجال أمام إجتذاب الشباب الكويتي الطموح من ذوي المؤهلات العلمية المتميزة.

الأخوة والأخوات ،،

على مدى مسيرة الحياة تعترضنا جميعاً الكثير من المواقف التي تتطلب اتخاذ قرار بشأنها أو بلورة رأي تجاهها. وينطبق هذا الأمر على مختلف مناحي الحياة سواء العلمية أو المهنية أو حتى الشخصية. وفي هذا الإطار، فلا شك بأن الإندفاع في اتخاذ القرار أو التعجل بتكوين الرأي بناءً على نظرة جزئية قاصرة أو معلومات وقراءات غير مُكتملة للمتغيرات قد يؤدي إلى عواقب ونتائج لا تُحمد عقباها. وهنا، أود أن أُشير إلى الوسائل الحديثة في التواصل الإجتماعي وما انطوت عليه من منافع عظيمة الشأن، سواءً بالنسبة لتوسيع شبكات التواصل أو إستقاء المعلومات في مختلف المجالات، ولكن هذه المواقع قد يكتنفها العديد من المثالب التي تتمحور حول الإستخدام السيئ لها، لاسيما فيما يتعلق بتداول معلومات مغلوطة أو مجتزئة وبما قد يؤدي إلى تكوين رأي أو وجهة نظر

لا تستند إلى أساس سليم. وبالطبع، فإن مواجهة ذلك يكون من خلال عدم التسليم بصحة أي معلومة أو إتخاذ موقف دون التحقق من سلامتها ومصداقيتها عن طريق مصادر متنوعة وموثوقة.

ومن هذا المنطلق، وكونكم تُمثلون صفوة الشباب الكويتي في محراب العلم والتعلم، فإنه حري بكم الإلتزام بالمنهج العلمي في التفكير المنطقي عند تناول أو معالجة أي قضية أو موقف من المواقف التي تتطلب إتخاذ قرار، على أن تتسم نظرتكم للأمور بالموضوعية والشمولية ووضوح الرؤى بتبعات ذلك القرار.

ودعوني أضرب لكم مثالاً على ذلك من واقع خبرتي العملية ومن منطلق مسئوليتي ومشاركتي في عملية إتخاذ القرار، حيث عاصرت نشأة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ وتفاعل تداعياتها، لاسيما على الاقتصاد الكويتي والقطاع المصرفي على وجه الخصوص. لقد أيقن بنك الكويت المركزي منذ بداية الأزمة المالية أنها ليست كسوابقها من حيث الشدة والحجم والانتشار، لذا بادر البنك المركزي بالتعامل معها بالشكل المطلوب لكن بهدوء وروية، ودون الإندفاع في إتخاذ القرارات وطرح الحلول التي قد تبدو صائبة في ظاهرها أو في حينها، ولكن قد تحمل في طياتها العديد من التبعات. وتوضيحاً لذلك، فقد قام بنك الكويت المركزي بتوجيه البنوك المحلية منذ عام ٢٠٠٨ لتكوين مخصصات إحترازية (تعني الاحتياطيات لمواجهة إحتمالية تعثر الديون) بغرض مواجهة مختلف المخاطر، حيث جاء ذلك بشكل ممنهج وتدريجي لا يثقل كاهل ميزانيات تلك البنوك من جهة، ويُحقق التحوط التدريجي المتزن من جهة أخرى. واليوم وبعد مضي نحو أربعة أعوام على بدء تلك السياسة، والتي سوف نستمر فيها الى حين إنكشاف الأزمة، أصبحت بنوكنا أكثر قوة ومتانة عن ذي قبل، بما يمكنها من ممارسة دورها المحوري في الاقتصاد على النحو المطلوب. والشاهد في هذا المثال هو ضرورة أن نحرص على أن تتسم جميع قراراتنا بالإتزان والحكمة النابعة من نظرة ثاقبة ومتعمقة لبواطن الأمور ومستندة إلى منهجية علمية وتحليلية محكمة، تأخذ في الحسبان دوافع الامور ومجريات الاحداث ونتائج القرارات. فلا تهمل أمراً دفع إلى الحدث أو أحاط به، ولا تغفل نتيجة، خاصة السلبي منها، قد تنجم بشكل غير مقصود عن اتخاذ القرار (Unintended Consequences) .

الأخوة والأخوات

شباب وشابات الكويت ،،

لا يُمكن لأحدٍ أن يُغفل حجم التحديات التي تواجهها كويتنا الحبيبة، وذلك من منطلق موقعها السياسي والاقتصادي، وبذات القدر أود التأكيد على أن لدولة الكويت قدرات مُحقَّقة على تجاوز تلك التحديات بفضل الكوادر البشرية المؤهلة، والتي تُمثِّلون أنتم نخبتها، فكويت الغد أراها فيكم كما يراها أهلكم في الكويت اليوم.

إستعينوا بالله، وأصبروا على طلب العلم، وأجملوا في الطلب، وانتقوا أحسن الخلق فتحلوا به، وليحب أحدكم لأخيه ما يحب لنفسه، ولا تغرنكم مظاهر الحياة الدنيا، ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا.. إعدلوا هو أقرب للتقوى.

شكراً جزيلاً لكم جميعاً على حسن إنصاتكم وإهتمامكم، ومُثمناً حفاوتكم ودقة التنظيم. مع خالص تمنياتي لكم جميعاً بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،